هدوء حذر يسود لبنان عقب مواجهات عنيفة شمالا

تشهد مدينتا الميناء وطرابلس، شمال لبنان، حالة من الهدوء الحذر وحركة السير شبه معدومة، فيما تقوم ورش البلديتين بإزالة مخلفات المواجهات الماضية.

وأعلن الجيش اللبناني على تويتر إصابة 81 عسكريا خلال تنفيذ مهمات حفظ الأمن أثناء الاحتجاجات الشعبية المطلبية في مختلف الأراضي اللبنانية وتوقيف 20 شخصا. وجددت قيادة الجيش التأكيد على ضرورة الحفاظ على سلمية التظاهر.

وكانت المدينة قد شهدت مواجهات عنيفة ليلا بين المتظاهرين والجيش اللبناني استمرت إلى ما بعد منتصف الليل، وتحولت الشوارع الرئيسية والأحياء الداخلية إلى حلبة صراع وساحة للكر والفر، واستعمل المحتجون خلالها الحجارة والمفرقعات النارية وأغصان الأشجار وكل ما تيسر لهم لتحطيم المصارف والصرافات الآلية وحرقها، فيما ردت العناصر العسكرية بالرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع، ما أسفر عن سقوط أكثر من ثلاثين جريحا من كلا الطرفين.

وقد دارت مواجهات عنيفة بين الجيش والمحتجين في أكثر من منطقة وشارع، خاصة عند ساحة الشراع وشارع علم الدين ومستديرة الساعة والشوارع المحيطة بهم، بالإضافة إلى ساحة النور ومساربها كافة.

أضرار فادحة

وعمد المحتجون إلى اقتحام مبنى شركة ألفا الملاصق للساحة وعبثوا وسرقوا محتوياتها، كما هاجموا قصر الرئيس نجيب ميقاتي بالحجارة، واعتدوا على محال عدة فضلا عن تضرر عدد كبير من السيارات. وألقى الجيش القبض على عدد من المتهمين بالاعتداء على آلياته العسكرية والقيام بأعمال شغب وحرق وتكسير المصارف والأملاك الخاصة.

وفي صيدا، ألحقت أعمال الشغب التي حصلت أمس الثلاثاء في شارع المصارف أضرارا فادحة. فقد تحطمت غالبية واجهات المصارف وتناثر الزجاج في الطرق. فلم يسلم «بنك عودة وبنك البحر المتوسط» عند إشارة ايليا ومستديرة مرجان من التكسير، وكذلك المصارف قبالة سنتر القطب عند ساحة النجمة في المدينة.

وطوال نهار أمس الأول، اشتعلت نيران الغضب الشعبي لليوم الثاني على التوالي فأحرقت المصارف في طرابلس ثم آليات الجيش والقوى الأمنية في مواجهات وصفت بالأعنف، اشتدت بعد تشييع فؤاد السمّان الذي كان قد أصيب أمس الأول في مواجهات مع الجيش.

الأنظار تتجه لرد سلامة على الحكومة

وقد شيّع السمّان وسط أجواء من الغضب، في وقت أعربت قيادة الجيش – مديرية التوجيه، في بيان، عن بالغ أسفها لسقوط السمّان، مؤكدةً «أنها فتحت تحقيقاً في الحادث».

وتتجه الأنظار إلى اعلان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة للرد على كلام رئيس الحكومة حسان دياب من بعبدا الأسبوع الماضي وفي ضوء ما طلبته الحكومة منه من أرقام ومعلومات حول موجودات المصرف والأموال التي حُوّلت إلى الخارج.

وفيَ ظل أزمة سلامة مع الحكومة، أكد مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ديفيد شنكر في حديث للعربية والحدث، أن وزارة الخزانة الأميركية عملت «بشكل جيد ولسنوات مع الحاكم في قضايا العقوبات على المصارف والمؤسسات المالية وإقفال حسابات تابعة لحزب الله». وأضاف أن «قرار من يكون حاكم مصرف لبنان هو قرار يعود للحكومة اللبنانية، فلبنان دولة ذات سيادة». هذا ووضعت الحكومة اللمسات الأخيرة على خطتها الإصلاحية في جلسة استثنائية أمس تمهيداً لإقرارها في جلسة لمجلس الوزراء اليوم الخميس.

ورقة الأسرى.. مناورة حوثية بائسة لدغدغة المشاعر

تقرير عزت حامد

تتواصل ردود الفعل على الساحة السياسية عقب تأخر اي خطوة تتم بشأن إبران اي صفقة لتبادل الأسرى بين الحوثين والسعودية ، وهو التأخر الذي يحمل الكثير من الدلالات التي تشير إلى إمكانية عدم القيام باي خطوة أو تفاعل سعودي ردا على العرض الحوثي الأخير الذي يعرض على السعودية إمكانية مبادلة عدد من أسرى المملكة المتواجدين في قبضتهم مقابل الافراج عن بعض من القيادات الفلسطينية الموجودة في السعودية.

وتتهم الرياض هذه القيادات الفلسطينية بأنهم أعضاء في حركة حماس ، وقاموا بأنشطة مخالفة للقانون، الأمر الذي تطلب اعتقالهم في النهاية عقب فترات من المراقبة ومتابعة انشطتهم .

المثير للانتباه أن بعض من القيادات التابعة لحماس أشارت وفور الإعلان عن هذا العرض إنه مجرد عرض دعائي الهدف منه فقط التريج للحوثيين دون تحقيق أي مكاسب سياسية على ارض الواقع.

بدورها ابرزت بعض الدوائر البحثية الأوروبية ما وصفته بالتأخير في إبرام هذه الصفقة أو حتى اي تفاعل سعودي للموافقه عليه ، الأمر الذي بات ملاحظا الأن رغم الهدوء الحذر الذي تعيشه اليمن منذ تفشي وباء كورونا ومساهمته في الإعلان عن هدنة تقارب الشهر بين الحوثيين وقوات التحالف.

وفي هذا الصدد اشار المعهد الأوروبي للدراسات السياسية إلى دقة هذه النقطة ، موضحا أن هذا التأخير ربما يعني رفض الصفقة التي سيكون لها الكثير من التداعيات في ذلك الوقت الحرج والدقيق الذي تعيشه اليمن ، خاصة وأن الجدال المتفجر على الساحة اليمنية لا يتوقف فقط عند حد الجدال العسكري ، ولكن السياسي ايضا.

واشار المعهد في تقرير له صدر هذا الأسبوع إلى التطورات السياسية في اليمن ، مشيرة إلى البيان الذي اصدرته الحكومة والذي اشارت فيه إلى أن إعلان المجلس الانتقالي للجنوب عن فرض «الإدارة الذاتية» للجنوب اعتباراً من منتصف ليل السبت 25 أبريل ، ينسف كافة الجهود المبذولة منذ أشهر لتطبيق اتفاق الرياض، ومعالجة تداعيات «التمرد المسلح» الذ وقع مطلع أغسطس الماضي، عندما سيطر المجلس الانتقالي على عدن.

وأشار التقرير إلى دقة الوضع السياسي الان ، خاصة في ظل التصريحات اليمنية الأخيرة حيث أشارت الحكومة ايضا إن إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي «يعتبر تمرداً واضحاً على الحكومة الشرعية، وانقلاباً صريحاً على اتفاق الرياض، واستكمالاً للتمرد المسلح على الدولة في أغسطس 2019، وهو محاولة للهروب من تداعيات الفشل في تقديم أي شيء للمواطنين في عدن الذين يكتوون بنار الأزمات، وانعدام الخدمات بعد التعطيل الكامل لمؤسسات الدولة والاستيلاء عليها ومنع الحكومة من ممارسة مهامها».

صحف غربية

وأهتمت بدورها ايضا بعض من الصحف الغربية بهذه النقطة ،مشيرة في ذات الوقت إلى عدم واقعية هذه الصفقة ووجود الكثير من العقبات أمامها.

وقال مصدر فلسطيني لصحيفة الغارديان إلى أن جماعة الحوثي ومع الإعلان عن هذه الصفقة كانت ترغب فقط في تحقيق عدد من الأهداف ، أولها محاولة تحسين صورة هذه الجماعة عربيا وظهورها في صورة الجماعة الوطنية العربية التي تناضل من أجل القضية الفلسطينية بعيدا عن أي أجندات خارجية، وهذا هو ما أعلنته الكثير من المصادر السياسية التي وصفت هذا العرض من جماعة الحوثي بالمناورة السياسية التي تهدف فقط إلى حصد المكاسب .

بالاضافة إلى أن الهدف من هذه الخطوة تمثل في محاولة الترويج للحركة على الصعيد الشعبي العربي ولا يمثل بأي حال من الأحوال خطوة جادة للإفراج عن عناصر حركة حماس، ومحاولة تحقيق أي مكسب سياسي للحوثيين بين القوى العربية وإظهارها في صورة الحركة التي تدافع عن القضية الفلسطينية وليس الحركة السياسية المرتبطة بإيران والتي تنفذ اجنداتها الخارجية أو الإقليمية في الشرق الأوسط .

وأوضح المصدر أن الحركة كانت تدرك أيضا أن شعبيتها تنهار في الكثير من الأوساط العربية ، الأمر الذي دفعها لاستغلال هذه القضية والتلويح بإمكانية قبولها بعملية مبادلة الأسرى رغبة منها فقط في حصد اي مكاسب سياسية، وهو ما بات واضحا من خلال التصريحات التي أدلى بها مسؤولين حوثيين تعليقا على هذه الصفقة.

اللافت أن الرد السعودي الرسمي كان متحفظا في التعاطي مع هذا العرض الحوثي ، باستثناء تصريح أوبالاصح تغريدة كتبها الأمير ، عبدالرحمن بن مساعد معقبا على هذا العرض ، قائلا حوثي إيران التي بها فيلق القدس الذي قاتل في كل مكان إلّا القدس ورئيسه سليماني الذي قتل500 الف سوري وأسمته حماس شهيد القدس رغم أنها بررت خروجها من سوريا برفضها لتعامل بشار مع شعبه.. حماس نفسها هي من زار رئيس الموساد قطر طالبًا دعمها شهريًا بملايين الدولارات ونفذت قطر طلبه.. ياللعبث!

من جهته قال رئيس تحرير صحيفة "عدن اليوم"، الصحفي فتحي بن لزرق: "إن العرض لا يتجاوز كونه مناورة سياسية بائسة"، مضيفًا أن الحوثي يريد تحقيق مكاسب سياسية "عبر دغدغة العواطف والمشاعر العربية في ما يخص قضايا المقاومة الإسلامية (حماس)، والمقاومة بشكل عام في فلسطين".

وتابع بن لزرق في تصريحات إعلامية له قائلا": "نحن أمام حالة متاجرة سياسية لا أكثر ولا أقل؛ فهناك عديد من القضايا التي يمكن أن يتفاوض فيها الحوثي مع السعودية".

بسبب كورونا.. مجلس الأمن يدرس وقف النزاعات المسلحة حول العالم 90 يوماً

يعتزم مجلس الأمن التصويت على مشروع قرار يطالب بإرساء «هدنة إنسانية» لمدة تسعين يوماً في كل النزاعات المسلحة حول العالم لإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية إلى من هم بأمس الحاجة في ظل تفشي وباء كورونا.

وكان مشروع القرار الفرنسي التونسي ينص في مسودة أولى طرحها البلدان الأسبوع الماضي على وقف القتال ثلاثين يوماً فقط، وعلى «وقف شامل وفوري للأعمال العدائية في كل الدول المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن» وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة جائحة كورونا.

لكن المسودة الجديدة لمشروع القرار –التي أعيدت صياغتها أول أمس– باتت تنص على أن «مجلس الأمن يدعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الانخراط فوراً في هدنة إنسانية لمدة تسعين يوما متتالية على الأقل، لإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومتواصلة وخالية من العوائق».

ولم يحدد المجلس حتى أمس الخميس موعدا لطرح مشروع القرار على التصويت، لأن المشكلة الأكبر التي يعاني منها هذا النص تكمن في تضمّنه فقرة فارغة تتناول دور منظمة الصحة العالمية التي وجهت إليها الولايات المتحدة انتقادات شديدة بسبب طريقة إدارتها لأزمة فيروس كورونا.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أطلق في 23 مارس الماضي نداء لوقف فوري لإطلاق النار بهدف تعزيز سبل مكافحة كورونا، مطالبا مجلس الأمن بدعم ندائه، لاسيما في النزاعات التي يراقبها المجلس في كل من سوريا واليمن وأفغانستان وليبيا والسودان.

كما أعلنت المنظمة في 25 مارس عن «خطة إنسانية» لمساعدة ما بين ثلاثين وأربعين دولة من بين الأكثر هشاشة في مواجهة جائحة كورونا، وأطلقت لهذه الغاية نداء لجمع تبرّعات تصل قيمتها إلى مليارَي دولار، تؤمّن منها بعد شهر نصفها.

ووفقاً لتقديرات أممية فإنّ المبلغ المطلوب لدعم السكان الأكثر تضررا من تداعيات الجائحة يبلغ تسعين مليار دولار، يمكن تمويل ثلثيه من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين.

قوات الوفاق تقصف رتلاً عسكرياً وذخائر لحفتر جنوبي طرابلس

أعلنت قوات حكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها دوليًا أن سلاح الجو التابع لها نفذ أمس الأربعاء غارات قتالية استهدفت رتلا يحمل شحنات ذخيرة لميليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر جنوبي العاصمة طرابلس.

في المقابل، استهدفت قوات حفتر مستشفى ميدانيا بمنطقة طريق المطار جنوبي العاصمة بقذائف صاروخية مما تسبب في «أضرار واسعة» في المستشفى والسيارات الخاصة بالطاقم الطبي، وفق مصادر تابعة لحكومة الوفاق.

وقال محمد قنونو الناطق باسم قوات الوفاق –في تصريح نشره المركز الاعلامي لعملية «بركان الغضب «فجر الأمس– إن الرتل العسكري استهدف عند الطريق بين منطقتي القريات ونسمة جنوبي طرابلس.

وأضاف أن الشحنات المستهدفة تتكون من شاحنة محملة بالذخائر ترافقها أربع سيارات تحمل ذخيرة وكانت في طريقها لإمداد قوات حفتر في ترهونة وجنوبي طرابلس.

وكانت حكومة الوفاق قد أعلنت الأحد الماضي أيضا في بيان لها أن قوات حفتر قصفت مجددا مطار معيتيقة الدولي بطرابلس والأحياء السكنية المحيطة به. ولفت البيان إلى أن قوات حفتر استهدفت منطقة عين زارة المكتظة بالسكان جنوبي العاصمة.

يُشار إلى أن قوات حفتر تواصل منذ 4 أبريل 2019 هجوما عسكريا في محاولة للسيطرة على طرابلس مقر حكومة الوفاق. وقد أعلن حفتر إسقاط اتفاق الصخيرات السياسي –الذي وقّع عام 2015 كأساس للتسوية السياسية– وتنصيب نفسه على رأس قيادة البلاد.

وقوبلت هذه الخطوة برفض المجلس الأعلى للدولة، كما رفضتها الأمم المتحدة والقوى الدولية الكبرى، واعتبرتها حكومة الوفاق بمثابة «انقلاب جديد» على السلطة الشرعية.

تحذيرات من كارثة تنتظر شمالي سوريا.. حال اجتماع القتال وكورونا!

حذر جان إيغلاند المستشار السابق للمبعوث الأممي إلى سوريا والأمين العام لمجلس اللاجئين النرويجي من وقوع كارثة بكل معنى الكلمة في سوريا، في حال اندلعت الاشتباكات مجددا، مشيرا إلى أن إدلب شهدت إصابات بفيروس كورونا.

وقال –في لقاء عبر تقنية الفيديو مع الصحفيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة– إن جائحة كورونا أصبحت عدوا مشتركا للبشرية، محذرا من أنه إذا اندلعت الاشتباكات من جديد، مع انتشار كورونا، فستكون هذه كارثة بكل معنى الكلمة على عموم سوريا «لأن الفيروس موجود بالفعل في إدلب. لذلك لا يمكنهم بدء الحرب مرة أخرى، ولا ينبغي لهم ذلك».

وأكد المستشار السابق للمبعوث الأممي أن إدلب تحولت إلى مخيم كبير حيث تضم مدنيين مهجرين من أنحاء سوريا. وقد نزح أكثر من مليون مدني من إدلب على خلفية العملية العسكرية التي شنها النظام وحلفاؤه على المحافظة الواقعة شمالي سوريا، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

من جهتها دعت منظمة هيومن رايتس ووتش الثلاثاء لإيصال المساعدات الطبية إلى منطقة شمال شرق سوريا التي تشهد معارك وتعاني من نفاد السلع وسط تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقال المدير المشارك لقسم النزاعات والأزمات بالمنظمة جيري سيمبسون «مليونا شخص عالقون في شمال شرق سوريا من دون الأدوات اللازمة لمواجهة تفشّي فيروس كورونا».

وأضاف «مع ارتفاع عدد الإصابات، على القادة العالميين والإقليميين التحرّك فورا للسماح بوصول الإمدادات والطواقم الطبية المنقذة للحياة إلى الأشخاص الأشّد حاجة إلى الدعم». يُشار إلى أنه تحت ضغط من روسيا خفض مجلس الأمن الدولي في يناير عدد المعابر الحدودية المسموح استعمالها لإيصال مساعدات إنسانية إلى شمال سوريا من أربعة إلى اثنين يقعان على الحدود التركية.